

بحث بعنوان

الرقابة البيئية ودور الأجهزة العليا للرقابة في دعم التحول نحو الاقتصاد
الأخضر: دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة بدولة الكويت

إعداد

السيد/ علي عبد الرحمن الهولي السيد/ طلال جاسم السنان

ديوان المحاسبة (دولة الكويت)

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
4.....	ملخص البحث.....
5.....	1. المقدمة.....
7.....	2. مشكلة البحث وأهدافه
9.....	2.1 أسئلة البحث
9.....	2.2 أهداف البحث
10.....	2.3 أهمية البحث.....
11.....	3. منهجية البحث.....
11.....	3.1 وحدة التحليل.....
11.....	3.2 مصادر البيانات.....
12.....	3.3 أدوات التحليل
13.....	4. الإطار النظري.....
13.....	4.1 الرقابة البيئية: المفهوم والتطور والأبعاد المعاصرة
15.....	4.2 الاقتصاد الأخضر - المفهوم والأبعاد والمرتكزات التحولية
17.....	4.3 التنمية المستدامة وأهداف 2030 ذات الصلة بالرقابة البيئية.....
20.....	5. دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم أجندة 2030 والتحول الأخضر (الإطار الدولي).....
20.....	5.1 دور الانتوساي في توجيه العمل الرقابي نحو الاستدامة
20.....	5.2 تطور مفهوم "تدقيق الاستدامة".....
21.....	6. الدراسة التطبيقية: تجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت.....
21.....	6.1 الأساس التشريعي والمؤسسي للرقابة البيئية في دولة الكويت.....

6.2 تطور الرقابة البيئية بديوان المحاسبة: قراءة تحليلية في ضوء الاقتصاد الأخضر.....22

6.3 تحليل الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي في مجال رقابة الأداء24

6.4 تحليل الفجوة.....25

7. التحديات التي تواجه الرقابة البيئية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر26

7.1 التحديات التشريعية والتنظيمية26

7.2 التحديات المؤسسية27

7.3 التحديات الفنية والمؤشرية27

7.4 تحديات البيانات وجودة المعلومات.....27

7.5 التحدي التحولي27

8. الإطار المقترح لتعزيز الرقابة الداعمة للاقتصاد الأخضر28

8.1 المستوى المفاهيمي: توسيع نطاق الرقابة البيئية28

8.2 المستوى التطبيقي: تطوير أدوات ومنهجيات التدقيق29

8.3 المستوى المؤشري: تطوير مؤشر فاعلية الرقابة البيئية30

8.4 مصفوفة نضج الرقابة البيئية للتحول الأخضر.....31

8.5 المساهمة المنهجية للبحث32

9. النتائج33

10. التوصيات35

10.1 توصيات قصيرة الأجل (1-2 سنة).....35

10.2 توصيات متوسطة الأجل (3-5 سنوات).....36

10.3 توصيات طويلة الأجل (5 سنوات فأكثر).....36

11. الخاتمة37

12. المراجع.....38

ملخص البحث

ظهرت مشكلات متعددة بسبب التطور الصناعي الذي وصل اليه الانسان في شتى المجالات والزيادة السكانية خلال السنوات الاخيرة ، وما صاحب ذلك من تلوث في الهواء والماء والتربة وضغط على كافة المصادر ، بالإضافة الى المشاكل الاخرى التي تواجهها شعوب العالم من جهل وفقر وعدم توفر المياه الصالحة ، لذلك تطلب الامر تكاتف الجهود للقيام بالرقابة البيئية للسيطرة على تلك المشاكل ، كما صدر من مؤتمر قمة الارض الذي عقد في البرازيل عام 1992 بأن مفهوم التنمية المستدامة هدفا يمكن تحقيقه لكافة شعوب العالم ، ونذكر هنا أهداف التنمية المستدامة التي تم اقرارها عام 2015 والتي تتعلق بهذا البحث وهي إنهاء الفقر بجميع صورته في كل مكان ، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ، وتعزيز الزراعة المستدامة ، وضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وبالرفاهية ، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع ، وحصول الجميع على طاقة حديثة ومستدامة وموثوقة ، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل ، والعمل اللائق للجميع وإقامة بنى تحتية مرنة ، وتعزيز التصنيع المستدام والابتكار ، وإقامة مدن ومجمعات محلية مستدامة ، والاستهلاك والانتاج المسؤولين بوجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة ، واتخاذ الاجراءات العاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره ، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام ، وحماية النظم البرية ومكافحة التصحر .

كما صدر لاحقا ما يعرف بالاقتصاد الأخضر الذي يرتبط بالتنمية المستدامة ويهدف الى تحقيق الرفاه للانسان من خلال اعادة توجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارات العامة والخاصة نحو قطاعات منخفضة الكربون وأكثر كفاءة في استخدام الموارد ، بما يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً دون الإضرار بالبيئة .

ويشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو تبني نماذج الاقتصاد الأخضر بوصفه مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية والمناخية المتزايدة . وفي هذا السياق ، تبرز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كأحد الفاعلين الرئيسيين في تعزيز الحوكمة البيئية وضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 .

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الرقابة البيئية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال دراسة تطبيقية لتجربة ديوان المحاسبة الكويتي. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج تحليل الفجوة (Gap Analysis)، لتقييم مدى مواءمة الإطار الرقابي القائم - ممثلاً في الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي - لمتطلبات التحول الأخضر ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

توصل البحث إلى أن الرقابة البيئية تمثل أداة استراتيجية لتعزيز كفاءة استخدام الموارد والحد من المخاطر البيئية، إلا أن دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب تطويراً نوعياً في منهجيات التدقيق، لاسيما من خلال إدماج مؤشرات كمية لقياس الانبعاثات والكفاءة البيئية، وربط نتائج التدقيق بمؤشرات الاستدامة، وتوسيع نطاق تقييم المخاطر المناخية.

ويقترح البحث إطاراً تطويرياً متكاملًا يعزز مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في دعم التحول الأخضر، بما يسهم في ترسيخ الحوكمة الرشيدة وتعزيز التكامل بين الرقابة وأجندة التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعربي.

1. المقدمة

يشهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات متسارعة نحو تبني نماذج تنمية أكثر استدامة، في ظل تصاعد التحديات البيئية والمناخية وتزايد الضغوط الناتجة عن استنزاف الموارد الطبيعية. وقد أكدت تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمثل أحد المسارات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وخفض الانبعاثات، وتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية (UNEP, 2019, 2011). كما كوّنت أجندة التنمية المستدامة 2030 هذا التوجه عبر حزمة أهداف مترابطة، لاسيما الأهداف (12، 13، 14، 15، 16)، التي تؤكد على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والعمل المناخي، وحماية النظم البيئية، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة (UN, 2015).

وفي هذا السياق، لم يعد الاهتمام بالبيئة مقتصرًا على الجهات التنفيذية، بل امتد ليشمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باعتبارها ركيزة أساسية في منظومة الحوكمة الرشيدة. فقد أكدت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) أن التدقيق البيئي يمثل أداة فعالة لضمان كفاءة إدارة الموارد الطبيعية

وتعزيز المساءلة في تنفيذ السياسات البيئية، كما تبنت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (ARABOSAI) مبادرات وخطط عمل متخصصة في مجال الرقابة البيئية، إدراكاً لتحديات المنطقة العربية المرتبطة بندرة الموارد المائية، والتصحر، والتلوث الصناعي.

وعلى المستوى الوطني، يشكل الإطار التشريعي في دولة الكويت أساساً مهماً لممارسة الرقابة البيئية، سواء من خلال قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964، أو قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014، اللذين يوفران صلاحيات رقابية واسعة تشمل تقييم الالتزام البيئي وفحص الأنشطة ذات الأثر البيئي. كما أكدت رؤية "كويت جديدة 2035" على محور الاستدامة البيئية وتنويع الاقتصاد، في ظل التزامات الدولة المرتبطة باتفاق باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية إضافية في السياق الكويتي، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى ارتفاع معدلات الانبعاثات للفرد مقارنة بالمتوسط العالمي، نتيجة الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة وتحلية المياه والنقل (World Bank, 2022). وهو ما يفرض تحديات إضافية على منظومة الحوكمة والرقابة لضمان تنفيذ السياسات البيئية بكفاءة وشفافية.

غير أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يطرح تساؤلات تتجاوز نطاق الامتثال البيئي التقليدي، لتشمل مدى قدرة الأجهزة الرقابية على تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستخدام المستدام للموارد، وقياس الأثر البيئي للإنفاق العام، وربط نتائج التدقيق بمؤشرات الأداء البيئي والمناخي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحليل تجربة الرقابة البيئية في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، بما يساهم في تطوير أطر رقابية أكثر تكاملاً واستجابة للتحويلات التنموية الراهنة.

ويمثل هذا البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات العربية من خلال دمج التحليل النظري بالقراءة التطبيقية لتجربة جهاز رقابي عربي، واقتراح إطار تطويري قابل للتطبيق يعيد صياغة دور الرقابة البيئية في سياق التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

2. مشكلة البحث وأهدافه

البيئة هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من انسان وحيوان ونبات وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما تحتويه من مواد صلبة أو غازية أو اشعاعات طبيعية والمنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الانسان ، ولقد أدى تدهور الاوضاع البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية الى تزايد الاهتمام بالمشكلة على المستويين الوطني والاقليمي والى تكثيف الجهود التنفيذية والرقابية في محاولة للحد من المشكلة وايجاد الحلول الجذرية لها خاصة وأن هناك تزايد للآثار السلبية للنمو الاقتصادي على البيئة والتي منها ما يلي :

- أضرار تتعلق بالصحة العامة والتي من نتيجتها حدوث خسائر في الناتج الاقتصادي نتيجة ارتفاع الامراض وانخفاض الانتاجية .
- أضرار تصيب الغطاء النباتي والحيواني وتتسبب بخسائر مالية نتيجة انخفاض الانتاج الزراعي والحيواني وتدهور وجفاف الزراعات بسبب تزايد الأكسيد في الجو .
- أضرار تصيب الموارد ويتسبب عنها خسائر مالية نتيجة تدمير الموارد من خلال استنزافها وذلك يتطلب اعباء مالية اضافية عند التخلص من النفايات وتقليل الاضرار .

وفي المقابل فان زيادة تلوث البيئة يؤدي الى زيادة حدة المشكلة الاقتصادية وذلك من زاويتين :

- يساهم تلوث البيئة في تخفيض كمية الموارد الاقتصادية المتاحة للوفاء باحتياجات المجتمع عن طريق التدمير غير الاخلاقي لبعض الموارد الاقتصادية او تعطيل استغلالها ، والحد من القدرة الانتاجية للبعض من الموارد الاقتصادية وينتج عن ذلك نقص الكمية المعروضة من السلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية .
- يساهم تلوث البيئة في تعدد الحاجات نتيجة لظهور حاجات جديدة لابد من اشباعها ليس بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وانما بهدف تقليل المعاناة مثل زيادة النفقات الصحية اللازمة لعلاج الامراض الناتجة عن التلوث أو للوقاية منها وغيرها من النفقات اللازمة للتكيف مع التغيرات التي تطرأ على البيئة نتيجة التلوث . (الغباري- 2010) . لذلك ظهرت الحاجة الى معالجة ذلك التلوث بالرقابة البيئية في محاولة للتقليل من أسبابه وجعله في حدود النسب المقبولة وبتبني سياسات التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر التي يكون فيها الانتاج ونمط الحياة بطريقة صديقة للبيئة.

ورغم التوسع الدولي في تبني سياسات الاقتصاد الأخضر وتعزيز متطلبات التنمية المستدامة ضمن الخطط الوطنية، فإن التحول الفعلي نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات وأكثر كفاءة في استخدام الموارد لا يعتمد فقط على صياغة الاستراتيجيات البيئية، بل يتطلب منظومة حوكمة ورقابة قادرة على قياس الأثر البيئي - الاقتصادي للسياسات العامة، ومتابعة كفاءة الإنفاق في القطاعات ذات الأثر البيئي، وضمان الالتزام الفعلي بالمعايير الوطنية والدولية.

وقد أظهرت الأدبيات الدولية أن الأجهزة العليا للرقابة يمكن أن تسهم بدور محوري في دعم هذا التحول من خلال توسيع نطاق التدقيق ليشمل الأبعاد البيئية والمناخية، وربط نتائج التدقيق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذا التحول يطرح تساؤلا جوهريا حول مدى جاهزية الأطر الرقابية القائمة - من حيث المنهجيات والأدوات والمؤشرات - للانتقال من رقابة الامتثال وتحسين العمليات إلى رقابة تقيس الأثر الاستراتيجي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وفي الحالة الكويتية، ورغم وجود إطار تشريعي داعم للرقابة البيئية وتبني ديوان المحاسبة دليلا إرشاديا متخصصا للتدقيق البيئي في مجال رقابة الأداء، فإن التساؤل يتمثل في مدى مواءمة هذا الإطار الرقابي لمتطلبات الاقتصاد الأخضر، لاسيما في ضوء الالتزامات الوطنية المرتبطة برؤية الكويت 2035، والمساهمات المحددة وطنيا في إطار اتفاق باريس، وأهداف التنمية المستدامة 2030.

ومن ثم، تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة تحليلية وتطبيقية تتعلق بمدى قدرة الرقابة البيئية - بصيغتها الحالية - على دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وما إذا كانت الأدوات الرقابية المعتمدة كافية لقياس الأداء البيئي في ضوء مؤشرات الاستدامة، أم أن الأمر يتطلب تطوير إطار رقابي أكثر تكاملا يدمج مؤشرات الاقتصاد الأخضر في منهجيات التدقيق.

وعلى الرغم من تنامي الأدبيات الدولية التي تناولت دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم الاستدامة، فإن معظم الدراسات ركزت على تدقيق الأداء البيئي أو متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصورة عامة، دون معالجة تحليلية معمقة لمسألة انتقال الرقابة من نموذج الامتثال وتحسين العمليات إلى نموذج يقيس الأثر الاستراتيجي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

كما أن الأدبيات العربية في هذا المجال لا تزال محدودة، وتركز غالباً على عرض تجارب الرقابة البيئية دون تقديم أطر تحليلية لقياس جاهزية الأجهزة الرقابية لدعم التحول الأخضر. ومن ثم، يسعى هذا البحث إلى سد فجوة علمية تتمثل في غياب إطار تحليلي متكامل يربط بين الرقابة البيئية، والاقتصاد الأخضر، وأدوات قياس الأثر البيئي - الاقتصادي في السياق العربي، من خلال تقديم نموذج تطوري قابل للتطبيق.

2.1 أسئلة البحث:

- السؤال الرئيس :

ما مدى قدرة الرقابة البيئية التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة على دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ضوء متطلبات أهداف التنمية المستدامة 2030، مع تطبيق تحليلي على تجربة ديوان المحاسبة الكويتي؟

- الأسئلة الفرعية :

1. ما الإطار المفاهيمي الذي يحكم العلاقة بين الرقابة البيئية والاقتصاد الأخضر؟
2. ما طبيعة الدور الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة في دعم أجندة التنمية المستدامة؟
3. ما ملامح الإطار التشريعي والمؤسسي للرقابة البيئية في دولة الكويت؟
4. إلى أي مدى يتواءم الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي المعتمد من ديوان المحاسبة الكويتي مع متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟
5. ما أبرز الفجوات والتحديات التي تحد من فعالية الرقابة البيئية في دعم الاقتصاد الأخضر؟
6. ما الإطار التطويري المقترح لتعزيز مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في دعم التحول الأخضر؟

2.2 أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تأصيل العلاقة النظرية بين الرقابة البيئية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
2. تحليل الدور الدولي للأجهزة العليا للرقابة في دعم أجندة التنمية المستدامة.
3. تقييم الإطار التشريعي والمؤسسي للرقابة البيئية في دولة الكويت.
4. تحليل الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي من منظور الاقتصاد الأخضر.
5. تحديد الفجوات والتحديات في الإطار الرقابي الحالي.
6. اقتراح إطار تطويري يعزز مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في دعم الاقتصاد الأخضر.

2.3 أهمية البحث :

أولاً: الأهمية العلمية :

- ❖ يسد فجوة في الأدبيات العربية المتعلقة بدمج الرقابة البيئية بمفهوم الاقتصاد الأخضر.
- ❖ يطوّر النقاش النظري حول تدقيق الاستدامة والتحول الأخضر.
- ❖ يقدم قراءة تحليلية تطبيقية في سياق عربي خليجي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية :

- ❖ يوفر أداة تقييم للإطار الرقابي البيئي القائم.
- ❖ يدعم تطوير منهجيات التدقيق البيئي في الأجهزة العليا للرقابة.
- ❖ يعزز التكامل بين نتائج الرقابة وأهداف التنمية المستدامة.
- ❖ يقدم إطاراً عملياً قابلاً للتطبيق في السياق العربي.

3. منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحليل الأطر التنظيمية والمؤسسية للرقابة البيئية في سياقها التشريعي والتطبيقي، من خلال وصف وتحليل العلاقة بين الرقابة البيئية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030. كما يوظف البحث منهج تحليل الفجوة (Gap Analysis) لتقييم مدى مواءمة الإطار الرقابي القائم - ممثلاً في الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي المعتمد من ديوان المحاسبة الكويتي - مع المتطلبات النظرية والتطبيقية للاقتصاد الأخضر. ويتم ذلك عبر مقارنة عناصر الإطار الحالي بمحددات التحول الأخضر، بما يشمل مؤشرات كفاءة استخدام الموارد، وإدارة المخاطر المناخية، وربط نتائج التدقيق بمؤشرات الاستدامة.

3.1 وحدة التحليل :

تتمثل وحدة التحليل فيما يلي :

- ❖ الإطار التشريعي المنظم للرقابة البيئية في دولة الكويت.
- ❖ الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي المعتمد من ديوان المحاسبة.
- ❖ مجموعة مختارة من تقارير التدقيق البيئي الصادرة عن الديوان.
- ❖ الأطر والمعايير الدولية ذات الصلة (الانتوساي، UNEP، SDGs).

3.2 مصادر البيانات :

أولاً: المصادر الأولية وهي :

- ❖ قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964.
- ❖ قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014.
- ❖ الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي في مجال رقابة الأداء.

❖ تقارير التدقيق البيئي الصادرة عن ديوان المحاسبة.

ثانياً: المصادر الثانوية وهي :

❖ تقارير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي).

❖ تقارير مجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA).

❖ تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

❖ تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

❖ الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والرقابة البيئية.

3.3 أدوات التحليل :

يعتمد البحث على أدوات التحليل الآتية :

❖ التحليل النوعي للنصوص التشريعية والتقارير الرقابية.

❖ التحليل المقارن بين الإطار القائم ومتطلبات الاقتصاد الأخضر.

❖ بناء مصفوفة تحليل فجوة لتحديد أوجه القصور وفرص التطوير.

❖ الاستنتاج الاستقرائي لتطوير إطار رقابي داعم للتحويل الأخضر.

كما اعتمد البحث أسلوب التحليل الموضوعي (Content Analysis) لمجموعة من تقارير التدقيق

البيئي الصادرة خلال الفترة (2002-2024)، بهدف رصد تطور طبيعة الرقابة البيئية ومجالاتها، وتحليل

مدى إدماج مؤشرات الاستدامة والتحول الأخضر ضمن نطاق التدقيق.

وتم تصنيف التقارير وفق معايير تشمل:

1. طبيعة التدقيق (امتثال / أداء / استدامة).

2. وجود مؤشرات كمية.

3. مدى الربط بأهداف التنمية المستدامة.

4. تناول المخاطر المناخية.

وذلك لإجراء قراءة تحليلية مقارنة تعكس درجة تطور الإطار الرقابي عبر الزمن.

3.4 حدود البحث:

- ❖ تقتصر الدراسة التطبيقية على تجربة ديوان المحاسبة الكويتي.
 - ❖ لا يهدف البحث إلى تقييم أداء جهة تنفيذية بعينها، بل إلى تحليل الإطار الرقابي ذاته.
 - ❖ يتركز التحليل على البعد البيئي - الاقتصادي دون التوسع في الجوانب الفنية المتخصصة.
- تجدر الإشارة إلى أن البحث لم يعتمد على جمع بيانات كمية ميدانية، وإنما ركز على التحليل المؤسسي والنصي للإطار الرقابي والتشريعي، وتحليل التقارير الرسمية والمعايير الدولية ذات الصلة، وذلك انسجاماً مع طبيعة البحث التي تهدف إلى تقييم الإطار المنهجي وتطويره.

4. الإطار النظري

4.1 الرقابة البيئية: المفهوم والتطور والأبعاد المعاصرة :

شهد مفهوم الرقابة البيئية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، بالتوازي مع تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة والاستدامة، وانتقالها من كونها قضية فنية متخصصة إلى محور رئيس في السياسات العامة والحوكمة الرشيدة. فقد ارتبط ظهور الرقابة البيئية في بداياته بمفهوم التدقيق البيئي داخل المؤسسات الصناعية، بهدف التحقق من الالتزام بالتشريعات البيئية والحد من المخاطر الناتجة عن التلوث، قبل أن يتوسع نطاقه ليشمل القطاع العام والبرامج الحكومية ذات الأثر البيئي.

وتُعرّف الرقابة البيئية في إطار الأجهزة العليا للرقابة بأنها عملية فحص منهجية تهدف إلى تقييم مدى التزام الجهات بالقوانين البيئية، وكفاءة إدارتها للموارد الطبيعية، وفعالية سياساتها في الحد من المخاطر البيئية

(الانتوساي 2016, WGEA). كما تناولت بعض الدراسات العربية دور الأجهزة العليا للرقابة في المجال البيئي من منظور رقابة الأداء (الراحلة، 2011).

وتؤكد الأدبيات الدولية أن الرقابة البيئية لا تمثل نوعاً مستقلاً من التدقيق، بل يمكن أن تندرج ضمن أنواع التدقيق الثلاثة: المالي، والالتزام، والأداء، بحسب طبيعة الموضوع محل الفحص (ISSAI 3000). كما تناولت الأدبيات العربية مفهوم المراجعة البيئية بوصفها امتداداً لتدقيق الالتزام والأداء في القطاع العام (القطيش والسليحات، 2009). وقد تطورت مفاهيم المراجعة البيئية في ضوء إصدارات المنظمات الدولية والمعايير المهنية (الغباري، 2010).

أولاً: البعد المالي للرقابة البيئية :

يرتبط هذا البعد بفحص الإنفاق المخصص لحماية البيئة، والتحقق من سلامة تبويب المصروفات البيئية، ومدى الإفصاح عن الالتزامات البيئية في القوائم المالية، إضافة إلى مراجعة الغرامات والعقوبات البيئية. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في ظل تنامي مفاهيم المحاسبة البيئية والمحاسبة المستدامة، التي تسعى إلى إدماج التكاليف البيئية ضمن التحليل المالي للمؤسسات.

ثانياً: بعد الالتزام (المشروعية):

يركز هذا البعد على التحقق من مدى التزام الجهات بالتشريعات والمعايير البيئية، مثل اشتراطات تقييم الأثر البيئي، ومعايير جودة الهواء والمياه، وإدارة المخلفات، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويُعد هذا البعد الامتداد الطبيعي للرقابة التقليدية، حيث يهدف إلى ضمان الامتثال القانوني.

ثالثاً: بعد الأداء البيئي :

يمثل هذا البعد المرحلة الأكثر تطوراً في الرقابة البيئية، إذ يتجاوز التحقق من الالتزام إلى تقييم مدى تحقيق البرامج والسياسات البيئية لأهدافها بكفاءة وفعالية واقتصاد. ويشمل ذلك تقييم نظم الرصد البيئي، ومؤشرات الأداء، وكفاءة استخدام الموارد، ومدى تقليل المخاطر البيئية. وقد أدى تصاعد الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة إلى توسيع نطاق هذا البعد ليشمل ما يُعرف بـ "تدقيق الاستدامة"، الذي يربط بين الأداء البيئي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية، في إطار تكاملي يعزز المساءلة المؤسسية.

- التحول في فلسفة الرقابة البيئية:

يمكن القول إن الرقابة البيئية شهدت انتقالاً تدريجياً من نموذج يركز على كشف المخالفات إلى نموذج يهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز الحوكمة البيئية. ولم تعد الرقابة البيئية مجرد أداة تصحيحية، بل أصبحت عنصراً استراتيجياً في إدارة المخاطر البيئية ودعم اتخاذ القرار. غير أن هذا التطور يطرح تساؤلاً حول مدى كفاية أدوات الرقابة البيئية التقليدية لمواكبة متطلبات التحولات الاقتصادية المعاصرة، خاصة في ظل تبني نماذج الاقتصاد الأخضر، وهو ما يستدعي توسيع نطاق الرقابة ليشمل تقييم الأثر البيئي - الاقتصادي للسياسات العامة.

4.2 الاقتصاد الأخضر - المفهوم والأبعاد والمرتكزات التحولية :

برز مفهوم الاقتصاد الأخضر بوصفه استجابة فكرية للآزمات البيئية والمناخية والمالية التي كشفت محدودية النماذج الاقتصادية التقليدية القائمة على الاستهلاك المكثف للموارد الطبيعية دون احتساب تكلفتها البيئية. وقد تعزز المفهوم دولياً عقب إطلاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمبادرة الاقتصاد الأخضر عام 2008، ثم إقراره في مؤتمر "ريو+20" عام 2012 كأداة تنفيذية لتحقيق التنمية المستدامة (UNEP, 2011).

ويُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يحسن رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد من المخاطر البيئية ونُدرة الموارد. ويقوم هذا المفهوم على إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارات العامة والخاصة نحو قطاعات منخفضة الكربون وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، بما يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً دون الإضرار بالبيئة. والاقتصاد الأخضر إذا تم العمل عليه بالصورة الصحيحة سوف يتزايد نسبة الطلب على الخدمات والسلع الخضراء والابتكارات والاختراعات المختلفة في مجال التكنولوجيا ما يضمن أن تكون الأسعار ملائمة مع تصحيح سياسات الضرائب على المنتجات (القرعش، 2022). وتناولت الأدبيات العربية الاقتصاد الأخضر بوصفه نموذجاً تنموياً يعيد هيكلة العلاقة بين الاقتصاد والبيئة (بكداي، 2019).

أولاً: الأبعاد الرئيسية للاقتصاد الأخضر :

يمكن تحليل الاقتصاد الأخضر في إطار ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. **البعد البيئي:** تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وتعزيز إدارة المخلفات وفق مبادئ الاقتصاد الدائري، وحماية التنوع البيولوجي.

2. **البعد الاقتصادي:** تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الابتكار في القطاعات الخضراء، وخلق فرص عمل مستدامة، وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

3. **البعد الاجتماعي:** تعزيز العدالة بين الأجيال، ودعم الأمن الغذائي والمائي، وتحسين الصحة العامة، والحد من الفقر المرتبط بالتدهور البيئي.

ثانياً: القطاعات المحورية في التحول الأخضر :

تتمحور جهود التحول نحو الاقتصاد الأخضر في قطاعات رئيسة تشمل: الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وإدارة المياه، وإدارة المخلفات وإعادة التدوير، والنقل المستدام، والزراعة المستدامة، والصناعة منخفضة الكربون. ويمثل تقدم هذه القطاعات معياراً عملياً لقياس مدى انتقال الدول نحو الاقتصاد الأخضر، ويعد الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً عنها ، ومن خصائصها أنها مناسبة لمختلف أنماط الاقتصاد سواء التي تديرها الدولة أو التي تحكمها اليات السوق ، ويمكن من خلالها توفير فرص استثمارية خضراء جديدة ، ويمكن تطويعها مع الأولويات والظروف الوطنية ، وإمكانية تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب هذا الاقتصاد ، واستخدامه كوسيلة لفرض قيود تجارية ، واعترافه بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية ، وارتكازه على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وانتاج مستدام (القرعش،2022).

ثالثاً: الاقتصاد الأخضر ومتطلبات الحوكمة :

يجب الوقوف على متطلبات الاقتصاد الأخضر وهي إعادة هيكلة السياسات الحكومية لتحفيز التحولات في أنماط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد والاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها، والعمل على الاستثمارات المستدامة في مجالات وإجراءات رفع كفاءة الطاقة (القرعش،2022). ولا يمكن تحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر دون منظومة

حوكمة فعالة تتضمن أطراً تشريعية واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وشفافية في تخصيص الموارد، وآليات رقابية قادرة على تقييم الأثر البيئي - الاقتصادي للسياسات، وهنا يتجلى الدور التكميلي للرقابة البيئية، إذ تصبح أداة لضمان اتساق السياسات الاقتصادية مع أهداف الاستدامة، وليس مجرد آلية للتحقق من الامتثال القانوني.

رابعاً: الاقتصاد الأخضر في السياق الكويتي :

في الحالة الكويتية، يرتبط التحول نحو الاقتصاد الأخضر بتحديات هيكلية تتعلق بالاعتماد الكبير على النفط، وارتفاع معدلات استهلاك الطاقة، والضغط على الموارد المائية، ومن ثم فإن التحول الأخضر لا يمثل خياراً بيئياً فحسب، بل ضرورة اقتصادية لضمان استدامة النمو وتنويع القاعدة الإنتاجية ضمن رؤية الكويت 2035.

4.3 التنمية المستدامة وأهداف 2030 ذات الصلة بالرقابة البيئية :

يشكل مفهوم التنمية المستدامة الإطار المرجعي الأشمل الذي يندرج تحته كل من الاقتصاد الأخضر والحوكمة البيئية. وقد تبلور المفهوم بصورة واضحة في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة برونتلاند عام 1987، والذي عرّف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (WCED, 1987). إلا أن التحول النوعي في هذا المفهوم تحقق مع اعتماد الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة 2030 عام 2015، التي تضمنت سبعة عشر هدفاً مترابلاً تشكل إطاراً عالمياً موجّهاً للسياسات الوطنية (UN, 2015).

وتؤكد أجندة 2030 أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب وجود مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة تضمن الاستخدام الرشيد للموارد العامة ومتابعة التنفيذ، وهو ما يبرز الدور المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة، لا سيما في الأهداف ذات الصلة المباشرة بالبيئة والحوكمة.

الأهداف ذات الصلة المباشرة بالرقابة البيئية :

تتصل الرقابة البيئية بصورة مباشرة بالأهداف وهي :

❖ الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

❖ الهدف 13: العمل المناخي.

❖ الهدف 14: الحياة تحت الماء.

❖ الهدف 15: الحياة في البر.

❖ الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية (المساءلة والشفافية).

- الأجهزة العليا للرقابة وأجندة 2030:

أقرت منظمة الانتوساي بأن للأجهزة العليا للرقابة دوراً محورياً في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر تقييم جاهزية الحكومات، وتدقيق البرامج المرتبطة بالأهداف، ومراجعة تقارير المتابعة الوطنية الطوعية، مع دعم إدماج مؤشرات التنمية المستدامة ضمن عمليات التدقيق. وقد أكدت بعض الدراسات الرقابية العربية أهمية ربط التدقيق بأهداف التنمية المستدامة (بشة، 2018).

- البعد الوطني لأهداف التنمية المستدامة في الكويت :

أدرجت دولة الكويت أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية "كويت جديدة 2035" (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2019)، وأعدت تقارير وطنية طوعية لعرض التقدم المحرز. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب منظومة رقابية قادرة على تقييم اتساق السياسات والبرامج الحكومية مع مؤشرات التنمية المستدامة، وقياس أثر الإنفاق العام على البيئة والموارد الطبيعية.

4.4 العلاقة التحليلية بين الرقابة البيئية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر :

في ضوء العرض السابق، يصبح من الضروري تحليل العلاقة بين الرقابة البيئية والاقتصاد الأخضر من منظور تحولي يوضح انتقال الرقابة من الامتثال إلى قياس الأثر الاستراتيجي للتحول الأخضر، ويمكن تناول هذه العلاقة عبر المحاور الآتية:

1. من الامتثال إلى تقييم الأثر البيئي - الاقتصادي: توسيع نطاق التدقيق لقياس أثر السياسات والإنفاق العام على الموارد والانبعاثات.

2. الرقابة كضمانة لكفاءة الاستثمار الأخضر: منع الهدر وتحسين كفاءة تخصيص الموارد في المشاريع الخضراء.

3. الرقابة وإدارة المخاطر المناخية: إدماج تقييم المخاطر المناخية في التدقيق ومراجعة جاهزية المؤسسات.

4. التكامل مع أهداف التنمية المستدامة: ربط نتائج التدقيق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لتحقيق مساءلة تنمية.

كما يمكن تلخيص العلاقة بين الرقابة البيئية والاقتصاد الأخضر في الأبعاد الموضحة في الجدول الموضح رقم (1):

الجدول (1): ملخص العلاقة بين الرقابة البيئية والاقتصاد الأخضر

البعد	دور الاقتصاد الأخضر	دور الرقابة البيئية
بيئي	خفض الانبعاثات وحماية الموارد	تقييم الامتثال والأثر البيئي
اقتصادي	تعزيز الكفاءة وتنويع الاقتصاد	مراجعة كفاءة الإنفاق والاستثمار
مؤسسي	دعم التحول الهيكلي	ضمان الشفافية والمساءلة
المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى (UNEP, 2011; UN, 2015; INTOSAI, 2019).		

وبذلك، تمثل دراسة تجربة ديوان المحاسبة الكويتي فرصة لتقييم مدى تحقق هذا التحول في الممارسة التطبيقية وتحديد متطلبات التطوير نحو رقابة داعمة للاقتصاد الأخضر.

5. دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم أجندة 2030 والتحول الأخضر (الإطار الدولي)

شهدت السنوات الأخيرة تحولا ملحوظا في دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث لم يعد يقتصر على التدقيق المالي التقليدي، بل امتد ليشمل دعم تنفيذ السياسات العامة ذات البعد التنموي والبيئي، انسجاماً مع أجندة التنمية المستدامة 2030. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية دور هذه الأجهزة في تعزيز كفاءة الإنفاق العام والمساءلة المؤسسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (UN, 2014).

5.1 دور الانتوساي في توجيه العمل الرقابي نحو الاستدامة:

اعتمدت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) ضمن خططها الاستراتيجية المتعاقبة توجهها واضحا نحو دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأقرت بأن للأجهزة الرقابية ثلاثة أدوار رئيسة في هذا المجال:

1. تقييم جاهزية الحكومات لتنفيذ أهداف 2030.

2. تدقيق البرامج والمبادرات ذات الصلة المباشرة بالأهداف.

3. مراجعة تقارير المتابعة الوطنية الطوعية.

كما أصدرت مجموعة عمل الانتوساي للتدقيق البيئي (WGEA) إرشادات تساعد الأجهزة الرقابية على إدماج الاعتبارات البيئية والمناخية ضمن عمليات تدقيق الأداء، بما يشمل تقييم المخاطر البيئية المستقبلية وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية.

5.2 تطور مفهوم "تدقيق الاستدامة":

أدى تصاعد الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة إلى بروز مفهوم "تدقيق الاستدامة"، الذي يمثل امتدادا لتدقيق الأداء، ويركز على تقييم مدى تحقيق السياسات الحكومية لتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعكس هذا التوجه تحولا في فلسفة الرقابة من التركيز على المدخلات والإجراءات إلى التركيز على النتائج والأثر طويل الأجل.

وقد تبنت عدة أجهزة رقابية دولية مهام تدقيق متخصصة في مجالات الطاقة المتجددة، والتكيف المناخي، وكفاءة استخدام الموارد، ما يعكس إدماج الاقتصاد الأخضر ضمن الأجندة الرقابية العالمية.

5.3 من التدقيق التقليدي إلى التدقيق الداعم للاقتصاد الأخضر:

على المستوى الإقليمي، أولت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI) اهتماماً متزايداً بالرقابة البيئية، من خلال إنشاء لجنة متخصصة، وإعداد خطط عمل ركزت على ما يلي :

❖ إدارة المخلفات.

❖ حماية البيئة البحرية.

❖ تقييم الأداء البيئي.

❖ إعداد أدلة إرشادية متخصصة.

ويعكس هذا التوجه إدراكاً لأهمية الرقابة البيئية في السياق العربي، الذي يواجه تحديات بيئية ومناخية ذات طابع هيكلي، مثل ندرة الموارد المائية والتصحر والتلوث الصناعي.

6. الدراسة التطبيقية: تجربة ديوان المحاسبة في دولة الكويت

6.1 الأساس التشريعي والمؤسسي للرقابة البيئية في دولة الكويت :

يشكل الإطار التشريعي الركيزة الأساسية التي تستند إليها ممارسة الرقابة البيئية في دولة الكويت، سواء من حيث الصلاحيات العامة لديوان المحاسبة أو من حيث المنظومة القانونية المنظمة للشأن البيئي، ويُعد هذا الإطار نقطة الانطلاق لتقييم مدى قدرة الأجهزة الرقابية على دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

أولاً: الإطار القانوني للرقابة :

يمنح قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 صلاحيات واسعة تشمل مراجعة الإيرادات والمصروفات، وفحص السجلات والمستندات، ورفع تقارير خاصة في المسائل ذات الأهمية، وتتيح هذه الصلاحيات للديوان ممارسة رقابة تمتد إلى الأنشطة التشغيلية ذات الأثر البيئي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة والالتزامات البيئية (دولة الكويت، 1964).

كما يمثل قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 إطاراً تشريعياً متكاملًا يتضمن اشتراطات تقييم الأثر البيئي، وإدارة المخلفات، وجودة الهواء والمياه، وحماية البيئة البحرية، وهو ما يوفر مرجعية معيارية تستند إليها الرقابة في تقييم مدى التزام الجهات الحكومية بالمطلوبات البيئية (الهيئة العامة للبيئة - دولة الكويت، 2014).

ثانياً: الإطار المؤسسي :

عزز ديوان المحاسبة الكويتي دوره في المجال البيئي من خلال:

- ❖ تبني دليل إرشادي متخصص للتدقيق البيئي في مجال رقابة الأداء.
 - ❖ المشاركة الفاعلة في لجنة الرقابة البيئية بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة.
 - ❖ إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن خطته الرقابية.
 - ❖ تنفيذ تقارير تدقيق بيئي تغطي مجالات متعددة تشمل البيئة البحرية، وجودة الهواء، وإدارة النفايات، والطاقة، والأمن الغذائي.
- ويعكس هذا التطور انتقالاً تدريجياً من رقابة تقليدية تركز على الامتثال إلى رقابة أكثر تخصصاً وارتباطاً بالاستدامة.

6.2 تطور الرقابة البيئية بديوان المحاسبة - قراءة تحليلية في ضوء الاقتصاد الأخضر:

أصدر ديوان المحاسبة منذ عام 2002 سلسلة من تقارير التدقيق البيئي التي شملت مجالات البيئة البحرية، وإدارة النفايات، وجودة الهواء، والطاقة المتجددة، واستدامة المياه، ومكافحة التصحر، والأمن الغذائي. وقد شمل البحث تحليل التقارير الصادرة خلال الفترة (2002-2024)، بما يسمح برصد التطور الزمني في

طبيعة الرقابة البيئية ومجالاتها. كما يوضح جدول (2) أبرز مراحل تطور الرقابة البيئية بديوان المحاسبة في ضوء الاقتصاد الأخضر خلال الفترة (2002-2024).

جدول (2): تطور الرقابة البيئية بديوان المحاسبة في ضوء الاقتصاد الأخضر

المرحلة الزمنية	مجالات التدقيق الأبرز	طبيعة الرقابة	البعد المرتبط بالاقتصاد الأخضر
2008-2002	التلوث البحري، النفايات، المناطق الصناعية	رقابة امتثال	حماية الموارد والحد من المخالفات البيئية
2016-2009	جودة الهواء، إدارة المخلفات، المحميات الطبيعية	رقابة أداء	تحسين الكفاءة البيئية وتعزيز إدارة الموارد
2020-2017	الطاقة المتجددة، استدامة المياه، إعادة التأهيل البيئي	رقابة أداء متقدمة	دعم كفاءة الموارد والطاقة النظيفة
2024-2021	البيئة البحرية المتكاملة، الأمن الغذائي، مكافحة التصحر	رقابة استراتيجية ناشئة	ارتباط مباشر بمؤشرات SDGs والتحول الأخضر
المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى تحليل تقارير ديوان المحاسبة (2024-2002).			

ووفقاً لنتائج التحليل الموضوعي لتقارير التدقيق البيئي الصادرة خلال الفترة (2024-2002)، تبين أن نسبة متزايدة من التقارير في المراحل المتأخرة تضمنت مؤشرات كمية مرتبطة بالأداء البيئي، لا سيما في مجالات الطاقة والمياه وإدارة المخلفات، مقارنة بالمرحلة الأولى التي ركزت بدرجة أكبر على رصد المخالفات والالتزام التشريعي.

كما أظهر التحليل أن إدماج الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة بدأ بصورة أكثر وضوحاً في التقارير الصادرة بعد عام 2017، في حين ظل تناول المخاطر المناخية طويلة الأجل محدوداً نسبياً، ويقتصر غالباً على توصيات عامة دون قياس كمي مباشر.

ويعكس ذلك تطوراً تدريجياً في نضج الرقابة البيئية، مع بقاء الحاجة قائمة لتعزيز الطابع المؤشري الكمي وربط نتائج التدقيق بالآثار الاستراتيجية للتحول الأخضر.

ويبين الشكل (1) المسار التطوري للرقابة البيئية عبر المراحل الزمنية المختلفة.

الشكل (1): المسار التطوري للرقابة البيئية



المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى جدول (2).

يُظهر هذا المسار انتقال الرقابة البيئية من التركيز على كشف المخالفات وتحسين الامتثال، إلى تقييم كفاءة البرامج البيئية وفعاليتها، ثم إلى تناول ملفات ذات بعد استراتيجي مرتبط بالتحول التتموي. ويعكس ذلك تدرجاً مؤسسياً في نضج الرقابة البيئية بديوان المحاسبة، بما يمثل أرضية مهنية صلبة يمكن البناء عليها لتعزيز الرقابة الداعمة للاقتصاد الأخضر.

إلا أن هذا التطور لا يعني اكتمال الانتقال إلى نموذج رقابة يقيس الأثر البيئي - الاقتصادي بصورة منهجية، وهو ما يستدعي تحليلاً أعمق لأدوات ومنهجيات التدقيق المعتمدة.

6.3 تحليل الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي في مجال رقابة الأداء :

يمثل الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي الأداة التنفيذية التي تنظم ممارسة الرقابة البيئية في ديوان المحاسبة، ويستند إلى منهج رقابة الأداء عبر ثلاث مراحل رئيسية:

أولاً: مرحلة التخطيط :

تتضمن تحديد أهداف التدقيق، ودراسة الإطار التشريعي، وتقييم المخاطر البيئية، وتحديد نطاق العمل.

ثانياً: مرحلة التنفيذ :

تشمل فحص نظم الرقابة الداخلية، وتحليل السجلات والتقارير البيئية، وإجراء المقابلات والزيارات الميدانية، وتقييم إجراءات المعالجة البيئية.

ثالثاً: مرحلة التقرير والمتابعة :

تركز على عرض النتائج، وتحديد أوجه القصور، واقتراح التوصيات، ومتابعة تنفيذها.

ويعكس هذا البناء اعتماد إطار مهني متكامل (ديوان المحاسبة - دولة الكويت، 2020). غير أن التساؤل التحليلي الرئيس يتمثل في مدى كفاية هذه المنهجية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وهو ما يقود إلى تحليل الفجوة.

6.4 تحليل الفجوة :

ولتعزيز الطابع التحليلي لتقييم الإطار الرقابي القائم، تم إجراء تحليل فجوة منهجي يقارن بين عناصر الدليل الإرشادي الحالي ومتطلبات الرقابة الداعمة للاقتصاد الأخضر عبر أربعة أبعاد رئيسية:

1. إدماج المؤشرات الكمية.

2. تقييم المخاطر المناخية.

3. الربط بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

4. قياس الأثر البيئي - الاقتصادي للإنفاق العام.

وأظهر التحليل أن الإطار الحالي يحقق درجة متقدمة في مجال رقابة الأداء البيئي وتحسين العمليات، إلا أن مستوى إدماج المؤشرات الكربونية الكمية وتقييم الأثر الاستراتيجي طويل الأجل لا يزال محدوداً نسبياً، مما يعكس فجوة نوعية بين الرقابة البيئية بصيغتها الحالية ومتطلبات التحول الأخضر.

ويوضح جدول (3) المقارنة التحليلية بين الإطار الرقابي القائم ومتطلبات الرقابة الداعمة للاقتصاد الأخضر.

الجدول (3): تحليل الفجوة بين الإطار الرقابي القائم ومتطلبات التحول الأخضر

البعد	الوضع الحالي	متطلبات التحول الأخضر
المؤشرات الكمية	تركيز محدود على القياس الكربوني	إدماج منهجي لمؤشرات الانبعاثات وكفاءة الموارد
المخاطر المناخية	تناول جزئي ضمن رقابة الأداء	تقييم استراتيجي طويل الأجل للمخاطر المناخية
الربط بـSDGs	إشارات عامة في بعض التقارير	مصفوفة ربط منهجية داخل كل تقرير
قياس الأثر الاقتصادي	تحسين العمليات	قياس الأثر البيئي-الاقتصادي للإنفاق العام
المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي وتقارير التدقيق البيئي بديوان المحاسبة (ديوان المحاسبة، 2020).		

ويبين هذا العرض أن الفجوة ذات طبيعة نوعية تتعلق بعمق القياس المؤشري ومدى التحول من رقابة تحسين الأداء إلى رقابة الأثر الاستراتيجي.

7. التحديات التي تواجه الرقابة البيئية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

في ضوء التحليل النظري والدراسة التطبيقية وتحليل الفجوة، يمكن تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطوير الرقابة البيئية لتصبح داعمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في أربعة مستويات مترابطة:

7.1 التحديات التشريعية والتنظيمية:

رغم اتساع الصلاحيات القانونية، لا تتضمن النصوص الحالية إشارات صريحة إلى تدقيق التحول الأخضر أو قياس المؤشرات الكربونية، كما لا تلزم الجهات بالإفصاح الكمي عن مؤشرات الاستدامة، ما يجعل التطوير يعتمد بدرجة كبيرة على المبادرات المهنية.

7.2 التحديات المؤسسية :

يؤدي تعدد الجهات وتداخل الاختصاصات إلى تشتت البيانات وضعف التنسيق، مما يحد من فعالية الرقابة العابرة للقطاعات، كما يتطلب الانتقال إلى رقابة الأثر ثقافة مؤسسية أكثر انفتاحًا على مؤشرات طويلة الأجل.

7.3 التحديات الفنية والمؤشرية :

تشمل غياب مؤشرات كمية منهجية لقياس الانبعاثات، وضعف أدوات تحليل التكلفة - العائد البيئي، وصعوبة تقدير تكلفة عدم التحرك في القضايا البيئية.

7.4 تحديات البيانات وجودة المعلومات :

تتمثل في تفاوت منهجيات القياس، وغياب قواعد بيانات بيئية موحدة، وضعف الربط بين البيانات البيئية والمالية.

7.5 التحدي التحولي :

يكن التحدي الأكبر في انتقال الرقابة من وظيفة تصحيحية إلى وظيفة استباقية تدعم التحول الاقتصادي البيئي على المدى الطويل.

القراءة التحليلية:

تؤكد هذه التحديات أن الإطار الرقابي القائم يمثل قاعدة مهنية قوية، إلا أن متطلبات الاقتصاد الأخضر تستدعي تطويره نوعيًا ليتحول من رقابة أداء بيئي إلى رقابة أثر استراتيجي للتحول الأخضر.

8. الإطار المقترح لتعزيز الرقابة الداعمة للاقتصاد الأخضر

في ضوء التحليل النظري والدراسة التطبيقية وتحليل الفجوة والتحديات، يقترح هذا البحث إطاراً تطويرياً يهدف إلى إعادة توجيه الرقابة البيئية من وظيفة تقليدية تركز على الامتثال وتحسين العمليات، إلى وظيفة استراتيجية تقيس الأثر البيئي - الاقتصادي وتدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ويمثل هذا الإطار إضافة منهجية تسعى إلى تطوير مفهوم الرقابة البيئية في السياق العربي، من خلال إدماج أبعاد التحول الأخضر ضمن بنية العمل الرقابي دون المساس بالصلاحيات القانونية القائمة.

ويرتكز الإطار المقترح على ثلاثة مستويات مترابطة:

8.1 المستوى المفاهيمي: توسيع نطاق الرقابة البيئية :

يقوم هذا المستوى على إعادة تعريف نطاق الرقابة البيئية ليشمل ثلاث مسارات متكاملة:

1. تدقيق الامتثال البيئي ويعنى بالتحقق من الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية.
2. تدقيق الأداء البيئي ويهدف إلى تقييم الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد والبرامج البيئية.
3. تدقيق التحول الأخضر (المقترح) ويقصد به تقييم مدى مساهمة السياسات والبرامج الحكومية في تحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

ويتضمن تدقيق التحول الأخضر ما يلي:

- ❖ قياس أثر البرامج على خفض الانبعاثات.
- ❖ تقييم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- ❖ تحليل اتساق السياسات المالية مع أهداف المناخ.
- ❖ مراجعة إدماج مبادئ الاقتصاد الأخضر في التخطيط الوطني.

وبذلك ينتقل التدقيق من مراجعة العمليات التشغيلية إلى تقييم الأثر الاستراتيجي طويل الأجل.

8.2 المستوى التطبيقي: تطوير أدوات ومنهجيات التدقيق :

يتطلب دعم التحول الأخضر إدماج عناصر إضافية ضمن منهجية التدقيق البيئي، من أهمها:

أولاً: إدراج مؤشرات خضراء كمية مثل:

- ❖ كثافة الانبعاثات الكربونية.
- ❖ كفاءة استهلاك الطاقة والمياه.
- ❖ معدل إعادة التدوير.
- ❖ تكلفة المعالجة البيئية لكل وحدة إنتاج.

ثانياً: إدماج تقييم المخاطر المناخية :

وهي تأتي ضمن مرحلة التخطيط للتدقيق، بحيث يشمل:

- ❖ تحليل هشاشة البرامج تجاه التغير المناخي.
- ❖ تقييم جاهزية الجهات لمواجهة الكوارث البيئية.
- ❖ مراجعة خطط التكيف والتخفيف.

ثالثاً: ربط نتائج التدقيق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) :

من خلال إدراج مصفوفة معيارية ضمن تقارير التدقيق على النحو التالي:

هدف	المؤشر المرتبط SDG	نتيجة التدقيق	مستوى الالتزام
-----	--------------------	---------------	----------------

بما يعزز التكامل بين الرقابة وأجندة التنمية المستدامة.

8.3 المستوى المؤشري: تطوير مؤشر فاعلية الرقابة البيئية :

يقترح البحث تطوير مؤشر مركب لقياس مدى جاهزية الإطار الرقابي لدعم الاقتصاد الأخضر، ويتكون من أربعة أبعاد رئيسية. ويبين جدول (4) الأبعاد المقترحة لمؤشر قياس جاهزية الإطار الرقابي لدعم الاقتصاد الأخضر.

الجدول (4): مؤشر قياس جاهزية الإطار الرقابي لدعم الاقتصاد الأخضر

العناصر	الوزن المقترح	البعد
وضوح الصلاحيات، الإفصاح البيئي	25%	الإطار التشريعي
إدماج مؤشرات خضراء، تقييم المخاطر	25%	المنهجية الرقابية
جودة البيانات، توحيد القياس	25%	البيانات والمؤشرات
قياس الأثر البيئي، تنفيذ التوصيات	25%	الأثر والمتابعة
المصدر: إعداد الباحثين.		

وتم اعتماد توزيع متساوٍ للأوزان (25%) لكل بعد من أبعاد المؤشر المقترح، نظراً لعدم وجود أدبيات سابقة ترجّح أحد المكونات على الآخر في سياق الأجهزة العليا للرقابة، ولضمان التوازن التحليلي بين الجوانب التشريعية والمنهجية والبيانية والأثرية، مع إمكانية تعديل الأوزان مستقبلاً وفق تطبيقات تجريبية أوسع.

ويمكن تطبيق هذا المؤشر بصورة تجريبية على الحالة الكويتية لتقدير مستوى الجاهزية الحالي، مع استخدامه كأداة تقييم ذاتي داخلي تعزز التحسين المستمر دون أن تمثل أداة تصنيف خارجي.

ويتيح ذلك قياس درجة الانتقال من رقابة الأداء البيئي إلى رقابة الأثر الاستراتيجي، بما يسهم في تحويل الإطار المقترح من تصور نظري إلى أداة عملية داعمة لصنع القرار الرقابي.

8.4 مصفوفة نضج الرقابة البيئية للتحويل الأخضر (Green Audit Maturity Matrix)

يستند تصميم مصفوفة نضج الرقابة البيئية إلى الأدبيات المرتبطة بنماذج النضج المؤسسي (Maturity Models) المستخدمة في تقييم تطور الأنظمة الإدارية والحوكومية، والتي تفترض أن الانتقال المؤسسي يتم عبر مراحل تدريجية من الامتثال الأساسي إلى التكامل الاستراتيجي.

وبالاستفادة من هذا المنهج، تم تطوير مصفوفة نضج رقابي تعكس الانتقال من رقابة الامتثال البيئي إلى رقابة استراتيجية تقيس الأثر البيئي - الاقتصادي وتدعم التحويل نحو الاقتصاد الأخضر.

لتعزيز الطابع التطبيقي للإطار المقترح، يقترح البحث مصفوفة لقياس نضج الرقابة البيئية في دعم التحويل نحو الاقتصاد الأخضر، بما يسمح بتحديد المستوى الحالي للممارسة الرقابية ورسم مسار انتقالي تدريجي نحو نموذج رقابة استراتيجية. كما توضح مستويات مصفوفة النضج الرقابي في جدول (5) التدرج المقترح للانتقال نحو رقابة استراتيجية داعمة للتحويل الأخضر.

الجدول (5): مصفوفة نضج الرقابة البيئية للتحويل الأخضر

المستوى	توصيف مستوى النضج	خصائص الرقابة
المستوى الأول	رقابة امتثال تقليدية	التركيز على الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية
المستوى الثاني	رقابة أداء بيئي	تقييم الكفاءة والفعالية وتحسين العمليات
المستوى الثالث	رقابة استدامة	ربط نتائج التدقيق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
المستوى الرابع	رقابة تحول أخضر	قياس الانبعاثات، كفاءة الموارد، تقييم المخاطر المناخية
المستوى الخامس	رقابة استراتيجية للتحويل الأخضر	تقييم الأثر البيئي - الاقتصادي للسياسات ودعم صنع القرار الأخضر
المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى نماذج النضج المؤسسي (Maturity Models).		

وبناءً على التحليل التطبيقي لتجربة ديوان المحاسبة الكويتي، يمكن القول إن الرقابة البيئية تمارس مستوى متقدماً بين الثالث والرابع، نظراً لاعتماد رقابة الأداء وتناول موضوعات الاستدامة، إلا أن الانتقال إلى المستوى الخامس يتطلب إدماج أدوات قياس الأثر الاستراتيجي بصورة أكثر منهجية.

وتمثل هذه المصفوفة أداة يمكن أن تستفيد منها الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية لتقييم مستوى نضجها الرقابي وتحديد مسارات التطوير المؤسسي.

8.5 المساهمة المنهجية للبحث :

تتمثل المساهمة المنهجية لهذا البحث في تطوير تصور تحليلي يدمج بين الرقابة البيئية ومفهوم الاقتصاد الأخضر ضمن إطار مؤسسي قابل للتطبيق، من خلال:

- ❖ طرح مفهوم "تدقيق التحول الأخضر".
 - ❖ تقديم مصفوفة نضج رقابي لقياس جاهزية الأجهزة العليا للرقابة.
 - ❖ إعادة صياغة الدور الاستراتيجي للرقابة البيئية في سياق التحولات التنموية والمناخية.
- ويمثل هذا الطرح نقلة مفاهيمية من رقابة تركز على الامتثال وتحسين الأداء، إلى رقابة تقيس الأثر الاستراتيجي للتحول الأخضر في البيئة العربية.

- القيمة المضافة للإطار المقترح:

يمتاز الإطار المقترح بأنه:

- ❖ يطور الدليل الإرشادي القائم دون إلغائه.
- ❖ يحافظ على الصلاحيات التشريعية القائمة.
- ❖ يضيف بعداً استراتيجياً للرقابة البيئية.
- ❖ يعزز التكامل بين الرقابة وأهداف التنمية المستدامة.

❖ يقدم أداة قياس قابلة للتطبيق والتعميم عربيا.

ويوضح الشكل (2) النموذج المتكامل المقترح للانتقال من الرقابة البيئية التقليدية إلى الرقابة الاستراتيجية القائمة على قياس الأثر ودعم السياسات الخضراء.

الشكل (2): النموذج المتكامل المقترح



المصدر: إعداد الباحثين.

ويُعد هذا الإطار تصوراً تطويرياً إرشادياً يهدف إلى تعزيز كفاءة العمل الرقابي، دون إنشاء التزامات تشريعية جديدة، ويمكن تكيفه وفق خصوصية كل جهاز رقابي وبيئته القانونية والمؤسسية.

9. النتائج

تكشف نتائج التحليل النظري والتطبيقي أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لا يرتبط فقط بتطوير السياسات البيئية، بل يتطلب إعادة توجيه فلسفة الرقابة ذاتها نحو قياس الأثر البيئي - الاقتصادي طويل الأجل.

وقد أظهرت الدراسة أن الإطار الرقابي القائم يوفر أساساً مؤسسياً قوياً، إلا أن استكمال دوره في دعم التحول الأخضر يستلزم تعميق الطابع المؤشري الكمي وتوسيع نطاق تقييم المخاطر المناخية وربط نتائج التدقيق بالأبعاد الاستراتيجية للاستدامة.

أولاً: الرقابة البيئية تمثل ركيزة مؤسسية داعمة للتحول الأخضر :

أثبت التحليل أن الرقابة البيئية في إطار الأجهزة العليا للرقابة لا تقتصر على ضمان الامتثال للقوانين، بل تمثل آلية حوكمة فاعلة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد والشفافية في إدارة الإنفاق البيئي. غير أن فاعليتها في دعم التحول الأخضر تظل رهينة بتطوير أدوات قياس الأثر البيئي - الاقتصادي.

ثانياً: الإطار التشريعي في الكويت يوفر أساساً قانونياً مناسباً :

تبين أن القوانين المنظمة لعمل ديوان المحاسبة والإطار البيئي الوطني توفر صلاحيات رقابية واسعة. إلا أن النصوص لا تتضمن توجهاً صريحاً نحو تدقيق التحول الأخضر أو إدماج المؤشرات الكربونية، مما يجعل التطوير المنهجي ضرورة مهنية أكثر منه تشريعية.

ثالثاً: الدليل الإرشادي قاعدة قوية قابلة للتطوير:

أظهر تحليل الدليل الإرشادي أنه يعتمد منهجية واضحة ومتسقة مع رقابة الأداء، ويوفر أساساً مهنياً متيناً. إلا أن دعمه للتحول الأخضر يتطلب إدماج مؤشرات كمية متقدمة، وربط نتائج التدقيق بالأبعاد المناخية والاستراتيجية طويلة الأجل.

رابعاً: وجود فجوة نوعية بين الرقابة البيئية ومتطلبات الاقتصاد الأخضر :

كشف تحليل الفجوة أن الإطار القائم يركز بدرجة أكبر على تحسين العمليات والامتثال، في حين يتطلب الاقتصاد الأخضر:

- ❖ قياس الانبعاثات والبصمة الكربونية.
- ❖ تقييم الأثر البيئي للاستثمار العام.
- ❖ ربط نتائج التدقيق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ إدماج تقييم المخاطر المناخية المستقبلية.

خامساً: التحديات ذات طبيعة فنية ومؤشرية بالدرجة الأولى :

أظهرت النتائج أن التحدي الرئيس لا يكمن في نقص الصلاحيات القانونية، بل في محدودية المؤشرات الكمية، وضعف تكامل البيانات البيئية، والحاجة إلى تطوير أدوات تحليل الأثر البيئي - الاقتصادي.

سادساً: إمكانية التطوير دون تعديل تشريعي جذري :

تشير النتائج إلى أن الانتقال نحو رقابة داعمة للاقتصاد الأخضر يمكن تحقيقه عبر تحديث الدليل الإرشادي، وإدماج مؤشرات خضراء كمية، وتعزيز التدريب الفني، وتطوير آليات متابعة الأثر.

سابعاً: الرقابة البيئية داعم مباشر للهدف(16)

أكد التحليل أن تطوير الرقابة البيئية يعزز الشفافية والمساءلة المؤسسية، ويدعم تحقيق الهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة، من خلال ربط الحوكمة بالاستدامة بصورة عملية.

الخلاصة التحليلية للنتائج:

تؤكد النتائج أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لا يمثل مجرد تحول في السياسات التنفيذية، بل يتطلب تحولاً في فلسفة الرقابة ذاتها، عبر الانتقال من "رقابة الأداء البيئي" إلى "رقابة الأثر الاستراتيجي للتحول الأخضر"، وهو ما يعزز الدور الاستراتيجي للأجهزة العليا للرقابة في البيئة العربية.

10. التوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، يقترح البحث مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز دور الرقابة البيئية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وفق ثلاث مراحل زمنية متدرجة:

10.1 توصيات قصيرة الأجل (1-2 سنة) :

تهدف إلى تطوير المنهجية دون الحاجة إلى تعديل تشريعي من خلال ما يلي :

1. تحديث الدليل الإرشادي للتدقيق البيئي ليشمل مؤشرات كمية مرتبطة بالتحول الأخضر، مثل كثافة الانبعاثات الكربونية، وكفاءة استهلاك الطاقة والمياه، ومعدلات إعادة التدوير.
2. إدراج مصفوفة ربط بين نتائج التدقيق ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ضمن تقارير التدقيق البيئي.
3. تعزيز برامج التدريب المتخصص في مجالات تدقيق الكربون، وتقييم المخاطر المناخية، وتحليل التكلفة - العائد البيئي.
4. تطوير آلية منهجية لقياس أثر تنفيذ التوصيات البيئية بعد فترة زمنية محددة.

10.2 توصيات متوسطة الأجل (3-5 سنوات):

تركز على تعزيز التكامل المؤسسي والبنية البيانية من خلال ما يلي :

1. إنشاء إطار وطني موحد لمؤشرات الأداء البيئي بالتنسيق مع الجهات المعنية.
2. تطوير قاعدة بيانات بيئية متكاملة تربط المؤشرات البيئية بالبيانات المالية.
3. اعتماد "تدقيق التحول الأخضر" كمسار ضمن رقابة الأداء في القطاعات ذات الأثر البيئي المرتفع.
4. إدماج تقييم المخاطر المناخية طويلة الأجل ضمن خطط التدقيق السنوية.

10.3 توصيات طويلة الأجل (5 سنوات فأكثر) :

تهدف إلى ترسيخ الدور الاستراتيجي للرقابة وذلك من خلال ما يلي :

1. إدراج متطلبات الإفصاح البيئي الكمي ضمن تقارير الجهات الحكومية.
2. تطوير مؤشر وطني لفاعلية الرقابة البيئية الداعمة للاقتصاد الأخضر.
3. تعزيز التعاون الإقليمي بين الأجهزة العليا للرقابة العربية في مجال تدقيق الاستدامة والتحول الأخضر.

4. دعم إدماج مبادئ الاقتصاد الأخضر ضمن التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل.

- التوصية المحورية :

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لا يمكن أن يتحقق بصورة فعالة دون رقابة بيئية متطورة تقيس الأثر البيئي-الاقتصادي وترتبط بنتائج التدقيق بالمؤشرات التنموية والمناخية. ومن ثم، فإن تطوير الرقابة البيئية يمثل استثماراً مؤسسياً في تعزيز الحوكمة الرشيدة وضمان استدامة الموارد العامة.

وتمثل هذه الدراسة خطوة تأسيسية نحو بلورة نموذج عربي متكامل لرقابة التحول الأخضر، بما يفتح المجال أمام بحوث مستقبلية لاختبار المؤشر المقترح ومصفوفة النضج بصورة كمية، وإجراء مقارنات منهجية بين الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة العربية.

11. الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن الرقابة البيئية تمثل ركيزة مؤسسية أساسية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل تصاعد التحديات البيئية والمناخية والالتزامات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030. وقد أظهر التحليل أن العلاقة بين الرقابة البيئية والاقتصاد الأخضر علاقة تكاملية، إذ تتحول الرقابة من أداة للتحقق من الامتثال إلى أداة استراتيجية لقياس الأثر البيئي - الاقتصادي للسياسات العامة.

وعلى المستوى التطبيقي، يبين البحث أن الإطار التشريعي والمؤسسي في دولة الكويت يوفر قاعدة قانونية ومهنية مناسبة لممارسة رقابة بيئية فعالة، وأن تبني ديوان المحاسبة دليلاً إرشادياً متخصصاً يعكس تطوراً مهماً في منهجيات التدقيق البيئي. إلا أن متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر تستلزم تطويراً نوعياً في أدوات القياس والمؤشرات، لاسيما في ما يتعلق بإدماج مؤشرات الانبعاثات، وتقييم المخاطر المناخية، وربط نتائج التدقيق بمؤشرات الاستدامة.

وتؤكد النتائج أن التحدي الرئيس لا يكمن في غياب الرقابة البيئية، بل في إعادة توجيهها نحو نموذج أكثر شمولاً يقيس الأثر الاستراتيجي للتحول الأخضر. ومن ثم، فإن تطوير الرقابة البيئية يمثل خطوة محورية لتعزيز الحوكمة الرشيدة وضمان كفاءة استخدام الموارد العامة.

وفي سياق الاحتفال بخمسينية العمل العربي المشترك في مجال الرقابة، فإن تبني إطار رقابي داعم للاقتصاد الأخضر لا يمثل خياراً تنظيمياً فحسب، بل يعكس تحولاً في فلسفة العمل الرقابي العربي نحو شراكة استراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة، بما يسهم في بناء منظومة رقابية أكثر جاهزية واستجابة للتحديات البيئية والتنمية المعاصرة.

12. المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- تقرير تقييم كفاءة وفاعلية الجهات المعنية في حماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث العامة (2024).
- تقرير تقييم كفاءة وفاعلية ادارة الصحة والسلامة والبيئة بشركة صناعة الكيماويات البترولية (2023).
- تقييم كفاءة الانظمة الصحية بدولة الكويت ومرونتها للاستجابة لطوارئ الصحة العامة (الغاية 3.د من اهداف التنمية المستدامة (2022) .
- مجلة السياسة الدولية ، سمير القرعش بتاريخ 2022/11/7 .
- ديوان المحاسبة – دولة الكويت (2022).الدليل الارشادي للتدقيق البيئي في مجال الرقابة على الأداء.
- تقرير عن اسهامات ديوان المحاسبة في التدقيق على البيئة وتغير المناخ بدولة الكويت (2021) – صادر عن ديوان المحاسبة الكويتي .
- ديوان المحاسبة – دولة الكويت (2021). دراسة بحثية عن العلاقة بين قانون ديوان المحاسبة والاتجاهات الحديثة في التدقيق على البيئة.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2019). الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. دولة الكويت.

- بكداي، فاطمة (2019). الاقتصاد الأخضر: من النظري إلى التطبيق. مركز الكتاب الأكاديمي
- بشة، عبد الناصر محمد (2018). الرقابة على أهداف التنمية المستدامة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي).
- الهيئة العامة للبيئة - دولة الكويت (2014). قانون رقم (42) لسنة 2014 في شأن إصدار قانون حماية البيئة. دولة الكويت.
- الراحلة، محمد ياسين (2011). ممارسة ديوان المحاسبة الأردني للرقابة البيئية. دراسات العلوم الإدارية، 38(1)، 201-217.
- (الغباري)، ايمن 2010 . البرنامج التدريبي أنواع المراجعات البيئية في ضوء اصدارات المنظمات الدولية التي يتمتع بعضويتها ديوان المحاسبة .
- القطيش، هاني، والسليحات، إبراهيم (2009). مقدمة في المراجعة البيئية. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- دولة الكويت (1964). قانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة. الجريدة الرسمية - الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Gray, R. (2010). Is accounting for sustainability actually accounting for sustainability—and how would we know? Accounting, Organizations and Society, 35(1), 47–62. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2009.04.006>
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) (2022). Climate change 2022: Mitigation of climate change. Cambridge University Press.

- INTOSAI (2019). ISSAI 3000: Standard for performance auditing. International Organization of Supreme Audit Institutions.
- INTOSAI Working Group on Environmental Auditing (WGEA) (2020). Environmental auditing and the Sustainable Development Goals. INTOSAI.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2021). Supreme audit institutions and climate governance. OECD Publishing.
- United Nations. (2014). Promoting and fostering efficiency, accountability, effectiveness and transparency of public administration by strengthening supreme audit institutions (A/69/228). United Nations.
- United Nations (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations.
- United Nations Development Programme (UNDP) (2021). Arab region SDG progress report. UNDP.
- United Nations Environment Programme (UNEP) (2011). Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication. UNEP.
- United Nations Environment Programme (UNEP) (2019). Global environment outlook 6. UNEP.
- World Bank (2022). World development indicators. World Bank.